١ — علم الكلام : مقصوده وحاصله

ثم إني ابتدأت بعلم الكلام فحصلته وعقلته ، وطالعت كتب المحققين منهم ، وصنفت فيه ما أردت أن أصنف ، فصادفته علماً وافياً بمقصوده ، غير واف بمقصودي ؛ وإنما المقصود منه حفظ عقيدة أهل السنة [على أهل السنة] ، وحراستها عن تشويش أهل البدعة . فقد القى الله (تعالى) الى عباده على لسان رسوله عقيدة هي الحق ، على ما فيه صلاح دينهم ودنياهم ، كما نطق بمعرفته القرآن والاخبار . ثم القى الشيطان في وساوس المبتدعة أموراً مخالفة للسنة ، فلهجوا بها ، وكادوا يشوشون عقيدة الحق على أهلها . فأنشأ الله تعالى طائفة المتكلمين ، وحرك دواعيهم لنصرة السنة بكلام مرتب ، يكشف عن تلبيسات أهل البدع المحدثة ، على خلاف السنة المأثورة ؛ فمنه نشأ علم الكلام وأهله . ولقد قام طائفة منهم بما ندبهم الله (تعالى) اليه فأحسنوا الذب عن السنة والنضال عن العقيدة المتلقاة بالقبول من النبوة ، والتغيير في وجه ما احدث من البدعة ، ولكنهم اعتمدوا في ذلك على مقدمات تسلموها من خصومهم ، واضطرهم الى تسليمها : إما التقليد ، أو اجماع الامة ، أو مجرد القبول من القرآن والاخبار . وكان اكثر خوضهم في استخراج مناقضات الخصوم ، ومؤاخذتهم بلوازم مسلماتهم. وهذا قليل النفع في حق من لا يسلم سوى الضروريات شيئاً (أصلاً) فلم يكن الكلام في حقي كافياً ، ولا لدائي الذي كنت أشكوه شافياً . نعم ، لما نشأت صنعة الكلام ، وكثر الخوض فيه وطالت المدة ، تشوق المتكلمون الى محاولة الذب (عن السنة) بالبحث عن حقائق الامور ، وخاضوا في البحث عن الجواهر والاعراض وأحكامها . ولكن لما لم يكن ذلك مقصود علمهم ، لم يبلغ كلامهم فيه الغاية القصوى ، فلم يحصل منه ما يمحق بالكلية ظلمات

الحيرة في اختلافات الخلق . ولا ابعد ان يكون قد حصل ذلك لغيري ! بل لست اشك في حصول ذلك لطائفة ، ولكن حصولاً مشوباً بالتقليد في بعض الامور التي ليست من الاوليات !

والغرض الآن حكاية حالي ، لا الإنكار على من استشفى به ، فان أدوية الشفاء تختلف باختلاف الداء . وكم من دواء ينتفع به مريض ويستضر به آخر !

* * *

٢ ـ الفلسفة

ثم اني ابتدأت ، بعد الفراغ من علم الكلام ، بعلم **الفلسفة** . وعلمت يقيناً انه لا يقف على فساد نوع من العلوم ، من لا يقف على منتهى ذلك العلم ، حتى يساوي أعلمهم في أصل [ذلك] العلم ، ثم يزيد عليه ويجاوز درجته ، فيطلع على ما لم يطلع عليه صاحب العلم من غور وغائلة . وإذ ذاك يمكن أن يكون ما يدعيه من فساد حقاً . ولم أر احداً من علماء الاسلام صرف عنايته وهمته الى ذلك.

ولم يكن في كتب « المتكلمين » من كلامهم ، حيث اشتغلوا بالرد عليهم ، إلا كلمات معقدة مبددة ، ظاهرة التناقض والفساد ، لا يظن الاغترار بها بعاقل عامي ، فضلاً عمن يدعي دقائق العلوم . فعلمت ان رد المذهب قبل فهمه والاطلاع على كنهه رمي في عماية . فشمرت عن ساق الجد ، في تحصيل ذلك العلم من الكتب ، بمجرد المطالعة من غير استعانة باستاذ ، واقبلت على ذلك في اوقات فراغي من التصنيف والتدريس في العلوم الشرعية ، وأنا ممنو بالتدريس والافادة لثلاث مائة نفر من الطلبة ببغداد . فأطلعني الله سبحانه [وتعالى] ، بمجرد المطالعة في هذه الاوقات المختلسة ، على منتهى علومهم في أقل من سنتين. ثم لم ازل اواظب على التفكر فيه بعد فهمه قريباً من سنة ، أعاوده وأردده واتفقد غوائله وأغواره ، حتى اطلعت على ما فيه من خداع وتلبيس ، وتحقيق وتخييل ، اطلاعاً لم اشك فيه .

فاسمع الآن حكايتهم وحكاية حاصل علومهم ، فاني رأيتهم اصنافاً ، ورأيت علومهم اقساماً ؛ وهم على كثرة اصنافهم يلزمهم وصمة الكفر والالحاد ، وان كان بين القدماء منهم والاقدمين ، وبين الاواخر منهم والاوائل ، تفاوت عظيم في البعد عن الحق والقرب منه .

اصناف الفلاسفة وشمول وصمة الكفر لهم

اعلم : انهم ، على كثرة فرقهم واختلاف مذاهبهم ، ينقسمون الى ثلاثة اقسام : الدهريون ، والطبيعيون ، والالهيون .

الصنف الاول : الدهريون ، وهم طائفة من الاقدمين جحدوا الصانع المدبر ، العالم القادر ، وزعموا ان العالم لم يزل موجوداً كذلك بنفسه بلا صانع ، ولم يزل الحيوان من النطفة ، والنطفة من الحيوان ، كذلك كان وكذلك يكون ابداً . **وهؤلاء هم الزنادقة** .

والصنف الثاني : الطبيعيون ، وهم قوم اكثروا بحثهم عن عالم الطبيعة ، وعن عجائب الحيوان والنبات ، واكثروا الخوض في علم تشريح اعضاء الحيوانات فرأوا فيها من عجائب صنع الله تعالى وبدائع حكمته ، ما اضطروا معه الى الاعتراف بفاطر حكيم ، مطلع على غايات الامور ومقاصدها . ولا يطالع التشريح وعجائب منافع الأعضاء مطالع ، إلا ويحصل له هذا العلم الضروري بكمال تدبير الباني لبنية الحيوان ، لا سيما بنية الإنسان . إلا أن هؤلاء ، لكثرة بحثهم عن الطبيعة ، ظهر عندهم ، لاعتدال المزاج ، تأثير عظيم في قوام قوى الحيوان به . فظنوا أن القوة العاقلة من الإنسان تابعة لمزاجه ايضاً ، وانها تبطل ببطلان مزاجه فتنعدم . ثم إذا انعدمت ، فلا يعقل إعادة المعدوم كما زعموا . فذهبوا (الى) أن النفس تموت ولا تعود ، فجحدوا الآخرة ، وأنكروا الجنة والنار ، [والحشر والنشر] ، والقيامة والحساب ، فلم يبق عندهم للطاعة ثواب ، ولا للمعصية عقاب ؛ فانحل عنهم اللجام ، وانهمكوا في الشهوات انهماك الأنعام .

وهؤلاء ايضاً زنادقة : لأن أصل الايمان هو الإيمان بالله واليوم الآخر . وهؤلاء جحدوا اليوم الآخر ، وإن آمنوا بالله وصفاته .

الصنف الثالث : الالهيون ، وهم المتأخرون منهم [مثل] : سقراط ، وهو أستاذ أفلاطون ، وأفلاطون أستاذ أرسطاطاليس ، وأرسطاطاليس هو الذي رتب لهم المنطق ، وهذّب [لهم] العلوم ، وحرّر لهم ما لم يكن محرراً من قبلُ ، وأنضَجَ لهم ما كان فِجاً من علومهم ، وهم بجملتهم ردوا على الصنفين الأولين من الدهرية والطبيعية ، وأوردوا في الكشف عن فضائحهم ما أغنوا به غيرهم . « وكفى الله المؤمنين القتال بتقاتلهم » . ثم رد أرسطاطاليس على افلاطون وسقراط ، ومن كان قبله من الإلهيين ، رداً لم يقصر فيه حتى تبرأ عن جميعهم ؛ إلا أنه استبقى أيضاً من رذائل كفرهم وبدعتهم بقايا لم يوفق للنزوع عنها ، فوجب تكفيرهم وتكفير شيعتهم من المتفلسفة الإسلاميين ، كابن سينا والفارابي وغيرهم . على أنه لم يقم بنقل علم أرسطاطاليس أحد من متفلسفة الإسلاميين كقيام هذين الرجلين. وما نقله غيرهما ليس يخلو عن تخبيط وتخليط يتشوش فيه قلب المطالع حتى لا يفهم ؛ وما لا يُفهم كيف يُرد أو يقبل؟ ومجموع ما صح عندنا من فلسفة أرسطاطاليس ، بحسب نقل هذين الرجلين ، ينحصر في ثلاثة اقسام :

١ — قسم يجب التكفير به ؛ ٢ — وقسم يجب التبديع به ؛ ٣ — وقسم لا يجب إنكاره أصلاً . فلنفصّله .

أقسام علومهم

اعلم : أن علومهم بالنسبة إلى الغرض الذي نطلبه ستة اقسام : رياضية ، ومنطقية ، وطبيعية ، وإلهية ، وسياسية ، وخُلُقية .

١ — **اما الرياضية** : فتتعلق بعلم الحساب والهندسة وعلم هيئة العالم ، وليس يتعلق شيء منها بالأمور الدينية نفياً وإثباتاً ، بل هي أمور برهانية لا سبيل إلى مجاحدتها بعد فهمها ومعرفتها . وقد تولدت منها آفتان :

احداها : ان من ينظر فيها يتعجب من دقائقها ومن ظهور براهينها ، فيحسن بسبب ذلك اعتقادُه في الفلاسفة ، ويحسب أن جميع علومهم في الوضوح [وفي] وثاقة البرهان كهذا العلم . ثم يكون قد سمع من كفرهم وتعطيلهم وتهاونهم بالشرع ما تداولته الألسنة ، فيكفر بالتقليد المحض ويقول : لو كان الدين حقاً لما اختفى على هؤلاء مع تدقيقهم في هذا العلم ! فإذا عرف بالتسامع كفرهم وجحدهم ، استدل على ان الحق هو الجحد والإنكار للدين . وكم رأيت من يضل عن الحق بهذا العذر ولا مستند له سواه ! واذا قيل له : الحاذق في صناعة واحدة ليس يلزم أن يكون حاذقاً في كل صناعة ، فلا يلزم أن يكون الحاذق في الفقه والكلام حاذقاً في الطب ولا أن يكون الجاهل بالعقليات جاهلاً بالنحو ، بل لكل صناعة أهل بلغوا فيها [رتبة] البراعة والسبق ، وإن كان الحمق والجهل (قد) يلزمهم في غيرها. فكلام الاوائل في الرياضيات برهاني ، وفي الإلهيات تَخْمِيني ؛ لا يعرف ذلك إلا من جرّبه وخاض فيه . فهذا إذا قرر على هذا الذي ألحَدَ بالتقليد ، لم يقع منه موقع القبول ، بل تحمله غلبة الهوى ، والشهوة الباطلة ، وحب التكايس على أن يُصرّ على تحسين الظن بهم في العلوم كلها .

فهذه آفة عظيمة لأجلها يجب زجر كل من يخوض في تلك العلوم ، فانها وإن لم تتعلق بأمر الدين ، ولكن لما كانت من مبادئ علومهم سرى اليه شرهم وشؤمهم ، فقل من يخوض فيها الا وينخلع من الدين وينحل عن رأسه لجام التقوى .

الآفة الثانية : نشأت من صديق للاسلام جاهل ، ظن ان الدين ينبغي أن ينصر بإنكار كل علم منسوب اليهم : فأنكر جميع علومهم وادعى جهلهم فيها حتى أنكر قولهم في الكسوف والخسوف ، وزعم أن ما قالوه على خلاف الشرع . فلما قرع ذلك سمع من عرف ذلك بالبرهان القاطع ، لم يشك في برهانه ، ولكن

اعتقد أن الاسلام مبني على الجهل وإنكار البرهان القاطع ، فازداد للفلسفة حباً وللاسلام بغضاً ؛ ولقد عظم على الدين جناية من ظن أن الاسلام ينصر بإنكار هذه العلوم ، وليس في الشرع تعرض لهذه العلوم بالنفي والاثبات ، ولا في هذه العلوم تعرض للامور الدينية . وقولـــه ، ﷺ : « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله (تعالى) لا ينخسفان لموت أحدٍ ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى ذكر الله (تعالى والى الصلاة) » ، ليس في هذا ما يوجب انكار علم الحساب المعرف بمسير الشمس والقمر واجتماعهما او مقابلتهما على وجه مخصوص . أما قوله (عليه السلام) : « لكن الله اذا تجلى لشيء خضع له » فليس توجد هذه الزيادة في الصحيح أصلاً . فهذا حكم الرياضيات وآفتها .

٢ — وأما **المنطقيات** : فلا يتعلق شيء منها بالدين نفياً واثباتاً ، بل هي النظر في طرق الادلة والمقاييس ، وشروط مقدمات البرهان وكيفية تركيبها ، وشروط الحد الصحيح وكيفية ترتيبه . وان العلم اما تصور وسبيل معرفته الحد ، واما تصديق وسبيل معرفته البرهان ، وليس في هذا ما ينبغي أن ينكر، بل هو (من) جنس ما ذكره المتكلمون وأهل النظر في الادلة ، وانما يفارقونهم بالعبارات والاصطلاحات ، وبزيادة الاستقصاء في التعريفات والتشعيبات ؛ ومثال كلامهم فيها قولهم : اذا ثبت أن كل «ا» «ب» لزم ان بعض « ب » « ا » ، أي اذا ثبت أن كل انسان حيوان ، لزم أن بعض الحيوان انسان . ويعبرون عن هذا بأن الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية . وأي تعلق لهذا بمهمات الدين حتى يجحد وينكر؟ فإذا انكر لم يحصل من انكاره عند اهل المنطق الا سوء الاعتقاد في عقل المنكر ، بل في دينه الذي يزعم أنه موقوف على مثل هذا الانكار ، نعم لهم نوع من الظلم في هذا العلم ؛ وهو أنهم يجمعون للبرهان شروطاً يعلم انها تورث اليقين لا محالة ، لكنهم عند الانتهاء الى المقاصد الدينية ما امكنهم الوفاء بتلك الشروط ، بل تساهلوا غاية التساهل ؛ وربما ينظر في المنطق ايضاً من يستحسنه

ويراه واضحاً ، فيظن ان ما ينقل عنهم من الكفريات مؤيد بمثل تلك البراهين ، فيستعجل بالكفر قبل الانتهاء الى العلوم الالهية .

فهذه الآفة ايضاً متطرقة اليه .

٣ — وأما (علم) **الطبيعيات** : فهو بحث عن عالم السماوات وكواكبها وما تحتها من الاجسام المفردة : كالماء والهواء والتراب والنار ، ومن الاجسام المركبة : كالحيوان والنبات والمعادن ، وعن اسباب تغيرها واستحالتها وامتزاجها . وذلك يضاهي بحث الطب عن جسم الانسان ، واعضائه الرئيسة والخادمة ، واسباب استحالة مزاجه ، وكما ليس من شرط الدين انكار علم الطب ، فليس من شرطه ايضاً انكار ذلك العلم ، الا في مسائل معينة ، ذكرناها في كتاب « تهافت الفلاسفة » . وما عداها مما يجب المخالفة فيها ، فعند التأمل يتبين انها مندرجة تحتها ، وأصل جملتها ان تعلم ان الطبيعة مسخرة لله تعالى ، لا تعمل بنفسها ، بل هي مستعملة من جهة فاطرها . والشمس والقمر والنجوم والطبائع مسخرات بأمره لا فعل لشيءٍ منها بذاته عن ذاته .

٤ — وأما **الالهيات** : ففيها اكثر اغاليطهم ، فما قدروا على الوفاء بالبرهان على ما شرطوه في المنطق ، ولذلك كثر الاختلاف بينهم فيها . ولقد قرب مذهب أرسطاطاليس فيها من مذاهب الاسلاميين ، على ما نقله الفارابي وابن سينا . ولكن مجموع ما غلطوا فيه يرجع الى عشرين أصلاً ، يجب تكفيرهم في ثلاثة منها ، وتبديعهم في سبعة عشر . ولإبطال مذهبهم في هذه المسائل العشرين ، صنّفنا كتاب « التهافت » . أما المسائل الثلاث ، فقد خالفوا فيها كافة الاسلاميين وذلك في قولهم :

١) ان الاجساد لا تحشر ، وإنما المثاب والمعاقَب هي الارواح المجردة ، (والمثوبات) والعقوبات روحانية لا جسمانية ؛

ولقد صدقوا في إثبات الروحانية ، فإنها ثابتة أيضاً ، ولكن كذبوا في إنكار الجسمانية ، وكفروا بالشريعة فيما نطقوا به .

٢) ومن ذلك قولهم : « إن الله تعالى يعلم الكليات دون الجزئيات » ؛

وهذا أيضاً كفر صريح ، بل الحق أنه : « لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الارض » .

٣) ومن ذلك قولهم بقدم العالم وأزليته فلم يذهب أحد من المسلمين إلى شيء من هذه المسائل .

وأما ما وراء ذلك من نفيهم الصفات ، وقولهم انه عالم بالذات ، لا بعلم زائد (على الذات) وما يجري مجراه ، فمذهبهم فيها قريب من مذهب المعتزلة ولا يجب تكفير المعتزلة بمثل ذلك . وقد ذكرنا في كتاب « فيصل التفرقة بين الاسلام والزندقة » ما يتبين به فساد رأي من يتسارع الى التكفير في كل ما يخالف مذهبه .

٥ — وأما **السياسيات** : فجميع كلامهم فيها يرجع الى الحكم المصلحية المتعلقة بالامور الدنيوية (والإيالة) السلطانية ، وإنما أخذوها من كتب الله المنزلة على الانبياء ، ومن الحكم المأثورة عن سلف الانبياء .

٦ — وأما **الخلقية** : فجميع كلامهم (فيها) يرجع الى حصر صفات النفس وأخلاقها ، وذكر أجناسها وأنواعها وكيفية معالجتها ومجاهدتها ، وإنما أخذوها من كلام الصوفية ، وهم المتألهون المواظبون على ذكر الله تعالى ، وعلى مخالفة الهوى وسلوك الطريق الى الله تعالى بالإعراض عن ملاذّ الدنيا . وقد انكشف لهم في مجاهدتهم من أخلاق النفس وعيوبها ، وآفات اعمالها ما صرحوا بها ، فأخذها الفلاسفة ومزجوها بكلامهم ، توسلاً بالتجمل بها الى ترويج باطلهم. ولقد كان في عصرهم ، بل في كل عصر ، جماعة من المتألهين ، لا يُخلي الله

[سبحانه] العالم عنهم ، فإنهم أوتاد الارض ، ببركاتهم تنزل الرحمة على أهل الارض كما ورد في الخبر حيث قال ﷺ : « بهم تمطرون وبهم ترزقون ومنهم كان أصحاب الكهف » . وكانوا في سالف الأزمنة ، على ما نطق به القرآن ، فتولد من مزجهم كلام النبوة وكلام الصوفية بكتبهم آفتان : آفة في حق القابل ، وآفة في حق الراد :

١) أما **الآفة التي في حق الراد فعظيمة** : إذ ظنت طائفة من الضعفاء أن ذلك الكلام إذا كان مُدوَّنا في كتبهم ، ومزوجاً بباطلهم ، ينبغي أن يُهجر ولا يُذكر بل يُنكر على [كل] من يذكره ، إذ لم يسمعوه أولاً إلا منهم ، فسبق الى عقولهم الضعيفة انه باطل ، لان قائله مُبطل ؛ كالذي يسمع من النصراني قول : « لا إله إلا الله ، عيسى رسول الله » ، فينكره ويقول : « هذا كلام النصارى » ؛ ولا يتوقف ريثما يتأمل أن النصراني كافر باعتبار هذا القول ، أو باعتبار انكاره نبوة محمد عليه الصلاة والسلام ! ؟ فإن لم يكن كافراً الا باعتبار انكاره ، فلا ينبغي أن يخالف في غير ما هو به كافر مما هو حق في نفسه ، وان كان ايضاً حقاً عنده . وهذه عادة ضعفاء العقول ، يعرفون الحق بالرجال ، لا الرجال بالحق. والعاقل يقتدي بسيد العقلاء علي، رضي الله عنه، حيث قال: «لا تعرف الحق بالرجال (بل) اعرف الحق تعرف أهله» و(العارف) العاقل يعرف الحق ، ثم ينظر في نفس القول : فإن كان حقاً ، قبله سواء كان قائله مبطلاً أو محقاً ؛ بل ربما يحرص على انتزاع الحق من أقاويل أهل الضلال ، عالماً بأن معدن الذهب الرغام . ولا بأس على الصراف ان ادخل يده في كيس القلاب ، وانتزع الإبريز الخالص من الزيف والبهرج ، مهما كان واثقاً ببصيرته ؛ وانما يزجر عن معاملة القلاب القرويُّ ، دون الصيرفي (البصير) ؛ ويمنع من ساحل البحر الأخرقُ ، دون السباح الحاذق ؛ ويُصد عن مس الحية الصبي دون المعزِّم البارع .

ولعمري ! لما غلب على اكثر الخلق ظنهم بانفسهم الحذاقة والبراعة ، وكمال